

أ/ آيت شعلال نبيل- جامعة سطيف 02

عنوان المقال

البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر

ملخص:

تعتبر المعاملات الإلكترونية الأسلوب الحديث في الإدارة عبر مختلف دول العالم ومنها الجزائر، حيث تم اعتماد الرقمنة عبر العديد من القطاعات ومن بينها قطاع البنوك الذي أصبحت وسائل الدفع فيه تأخذ شكلا متطورا يتجسد من خلال عديد الصور التي من بينها البطاقات الإلكترونية، إلا أن الاعتماد على هذه البطاقات رغم أهميته فغنه يواجه في الواقع العديد من العوائق عند استخدامه والتي تنقص من الاستفادة منه كأسلوب حديث في الدفع.

الكلمات المفتاحية: البطاقات البنكية- وسائل الدفع- الرقمنة.

مقدمة:

يعيش العالم في وقتنا الحاضر وسط كثير من الابتكارات والاختراعات في جميع المجالات، حيث شملت هذه التغيرات مجال الاقتصاد على المستوى العالمي الذي شهد تحولات سريعة وهامة على الصعيد التكنولوجي، فأصبحنا نعيش في زمن ثورة تكنولوجيا المعلومات التي غيرت مجرى الاقتصاد من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، وجعلت هذه الثورة التكنولوجية العالم قرية صغيرة شهدت خلالها كل المتغيرات الاقتصادية تطورا سريعا وحاسما من حيث الضخامة والنشاط.

وبما أن المال يعتبر أهم الاحتياجات الأساسية اليومية كغيره من الاحتياجات السلعية والخدماتية، وباعتباره الركيزة الأساسية المحركة للاقتصاد سواء من حيث الوظائف أو من حيث الأهداف كان البد من توفره في الوقت المناسب وبالقدر المناسب من أجل تلبية هذه الاحتياجات، مما أدى إلى فكرة تطوير أشكاله، ومسايرة للثورة التكنولوجية الحاصلة ظهر ما يسمى بالنقد الآلي أو النقود الإلكترونية.

وشملت هذه التغيرات كذلك القطاع المصرفي الذي يلعب دورا هاما وحيويا في الحياة الاقتصادية لما له من تأثير إيجابي في تحقيق التنمية عن طريق تعبئة الموارد وتوزيعها بأسلوب يضمن تحقيق الأهداف المسطرة، ومع تنامي العولمة في جميع المجالات بما فيها المجال المالي، وانتشار المنافسة بين المؤسسات المالية شهدت البنوك تقدما ملموسا في مجال السماح للعمال بتنفيذ العمليات المصرفية خصوصا تقديم العديد من الخدمات المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية وذلك باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الأمر الذي أدى إلى ظهور البنوك الإلكترونية التي جعلت العمليات المالية أكثر سهولة. جميع العوامل السابقة أدت إلى إلغاء القيود والحوجز بين الأسواق العالمية التي تعمل فيها المصارف الخاصة، الأمر الذي ساهم في خلق التجارة الإلكترونية.

وتماشيا مع التطورات التكنولوجية في مجال الاقتصاد كان لابد للجزائر الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل الحديثة إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته، مما أدى إلى دخول الجزائر في بعض المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2005 في إطار تحديث وسائل الدفع الالكترونية وهذا التطور جعل الاقتصاديين يتنبئون بعالم بدون ورق حيث تحل وسائل الدفع الالكترونية محل الوسائل التقليدية. من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية : ما هي الصعوبات التي تعيق استعمال البطاقات البنكية في

الجزائر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا بحثنا المحورين المواليين:

المحور الأول: ماهية البطاقات البنكية وأنواعها:

نتناول في هذا المطلب تعريف البطاقات البنكية، وأنواعها في الفروع التالية:

أولا: تعريف البطاقات البنكية:

تعرف البطاقة البنكية على أنها: " عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع، كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له، بعض هذه البطاقات الالكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى"¹.

تعرف أيضا على أنها: " عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض لمخاطر السرقة والضياع أو التلف، حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك".

كما عرفت بأنها: "بطاقات معدنية ممغنطة، يدون عليها اسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات".

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن البطاقة البنكية هي بطاقة بلاستيكية ذات خصائص معينة صادرة عن مؤسسة مصرفية تستخدمها كوسيلة تعامل عوضا عن النقود، ويستطيع حاملها الحصول على النقود أو التمتع بواسطتها بخدمات مالية إضافية إلى إمكانية استفادته من الائتمان الممنوح بموجبها من المصرف المصدر لها وذلك لتلبية حاجاته المختلفة أي قد تعتبر في بعض الحالات بمثابة فتح اعتماد بمبلغ لمصلحة صاحب البطاقة حيث يستطيع الوفاء بقيمة مشترياته من السلع التي حصل عليها من طرف التجار المتعاقدين مع البنك.

ثانيا: أنواع البطاقات البنكية:

هناك عدة أنواع للبطاقات البنكية يمكن إجمالها فيما يلي:

01- البطاقات الغير الائتمانية²:

يطلق على هذا النوع بطاقة الخصم الفوري (المدينة) Card Débit حيث تستخدم كأداة وفاء فقط يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من حيث السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة، ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك المصدر دون الانتظار إلى

إعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات فقط³، وتشمل البطاقات الغير الائتمانية على عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

أ- بطاقة الدفع المسبق:

حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة. ب البطاقات المدينة:

ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لا تتم عملية التسوية، إذ تتطلب رصيذا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.

ج بطاقة الشيكات:

يتعهد بمقتضاها البنك المصدر لهذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بان يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك بشروط معينة، وتحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل، توقيعه، رقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل، وأن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيذ كاف لديه من عدمه، وظهور هذه البطاقة جاء لعدم اكتمال الثقة في أشخاص يتعامل معهم البنك دون أن يعرفهم.

02- البطاقات الائتمانية

وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات.

كما تعرف كذلك بأنها: البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كال من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها ملا يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد⁴، وتنقسم البطاقات الائتمانية بدورها إلى:

أ- البطاقات الائتمانية المتجددة:

هذا النوع هو الأكثر شهرة واستخداما ومن أمثلته بطاقتين شهيرتين هما فيزا (Visa) وماستركار (Master card)، والأصل في بداية هذا النوع أن يصدر عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، ويقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهذه البطاقة وتدفع للمحل كامل المبلغ، ويقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطلبه بسداد جزء بسيط من المبلغ لا يتجاوز 5% ويزيد البنك المصدر على حامل البطاقة على المبلغ الذي في ذمته (الرصيد دائن)، بنسبة

معلومة شهريا تصل إلى 1.5% ولكن لو يسدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفادة، لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد.

وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

ب- البطاقات الائتمانية غير المتجددة:

تسمى بطاقات الصرف الشهري لأنه يتوجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل من قبيل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب، أي أن الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز الشهر، تسمى أيضا بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بينها وبين سابقتها انه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فانه يحصل أليا على قرض ائتمان مساوية لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان، ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها، وفي حالة الماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه⁵.

ثالثا: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية:

بالرغم من حداثة وسائل الدفع الالكتروني ومنها البطاقات البنكية، وتوفرها على عدة ايجابيات فلها بالمقابل بعض السلبيات التي صاحبها حماية الزبون والتاجر أثناء تعاملاتهم.

01- مزايا وسائل الدفع الالكتروني:

تتميز وسائل الدفع الالكتروني بعدة مزايا والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- بالنسبة لحاملها: تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها عدة مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .
- بالنسبة للتاجر: تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

بالنسبة لمصدرها: يعني مصدر البطاقة عدة مزايا منها الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي

تحققها المصارف والمؤسسات المالية⁶.

02- عيوب وسائل الدفع الالكتروني:

- بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض، والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
- بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري .

بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، و كذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

المحور الثاني: واقع استعمال البطاقات البنكية في الجزائر:

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منأى عن هذه المستجدات، وهنا يمكن الحديث عن بعض المحاولات، منها بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الأخرى. أولاً: بطاقة السحب:⁷

وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1996 ، نظاماً لتمييز الصكوك بدأت منذ سنة 1997 في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 680 موزع إلى عام 2010 موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة " SATIM " سنة 1995 أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري، ووضعت من أجل:

- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.

- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم التداول.

- تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية.

وتقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دولياً وطبع الإشارة السرية وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد بين البنك و SATIM⁸ ، الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بأجال وإجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين DAB الموزعات الآلية ومصالح SATIM بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.

ثانياً: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM:

لقد نشأت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM سنة 1996 ، من خلال تجمع بنكي ممثل في CNMA ، ALBARAKA ، BADR ، BDL ، BEA ، BNA ، CPA ، CNEP ، حيث تضم هذه الشركة في الوقت الراهن 17 عضواً ضمن شبكتها 19 بنكا من بينها 37 بنوك عمومية و 36 بنوك خاصة إضافة إلى بريد الجزائر، وتتمثل مهامها في تحديث التقنيات البنكية، تسيير النقد ما بين البنوك، عصرنة طرق الدفع، ترقية المعالجة بين البنوك.

أما الأعمال التي تضطلع بها شركة " SATIM " فهي إدماج الموزعات الآلية (DAB) في البنوك والتي تشرف عليه، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دولياً وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك من خلال إجراء عقد بين البنك و SATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بأجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين DAB ، ومصالح SATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة، بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.⁹

ثالثا: البطاقات البنكية المتاحة في الجزائر:

في ظل عمل الجزائر لإصلاح منظومتها البنكية وفتح المجال لتطوير التجارة الالكترونية، سعت لاعتماد البطاقة البنكية التي تعتمد على نموذج موحد لاستعمالها (خط الدفع + الالكتروني) وتتميز بالبساطة عند الاستعمال، إضافة إلى أنها وسيلة دفع مؤمنة بالنسبة لحاملها، وتعود ظهور وبداية استعمال البطاقة البنكية في بعض البنوك الجزائرية إلى سنة 1998، لكنها كانت تخص فئة معينة من الزبائن، وبغية تعميم التعامل بالبطاقة البنكية قامت شركة "SATIM" بتوفير بطاقات السحب للعديد من البنوك ومؤسسة بريد الجزائر، ففي سنة 1998 تم بدا عملية السحب باستخدام هذه الأداة عبر الموزع الآلي للنقود، وفي سنة 2007 تم تعميم التعامل ببطاقة الدفع ما بين البنوك CIB على المستوى الوطني¹⁰.

وضع نظام الدفع بالبطاقة CIB لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن، وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهيكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية... الخ، ونجد منها:

01- البطاقة الكلاسيكية: la carte classique

وهي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى، وللحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد بين البنك والعميل¹¹.

02- البطاقة الذهبية: la carte gold

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزبائن يتم اختيارها وفق لشروط محددة، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات توفر خدمات إضافية، مع سقف سحب ودفع مرتفعا نسبيا وتمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخل المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 50 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين¹².

03- بطاقة فيزا la carte visa

وهي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه للزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم وبحيث يمكنهم الدفع أو سحب أموالهم في أي مكان في العالم (حسب شبكة فيزا)، تقدر مدة صلاحيتها ب 24 شهرا، وهي نوعان¹³:

أ - بطاقة الفيزا الكلاسيكية: رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1000 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم، أما سقف الدفع يقدر ب 1000 أورو في اليوم.

ب- بطاقة الفيزا الذهبية: رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 4500 أورو حيث يقدر سقف السحب ب750 أورو في اليوم، أما سقف الدفع 3000 أورو في اليوم.

رابعا- تطور استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر:

أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 مع 11 بنكا، منها 6 بنوك عمومية على غرار بنك التنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وخمسة بنوك خاصة هي تراست بنك الجزائر و ناتيكتيس الجزائر والشركة العامة للجزائر وقولف بنك الجزائر وبنك البركة، وستنضم مؤسسات أخرى قريبا لهذه الآلية الجديدة في الدفع، وقد قدر عدد حاملي بطاقات الدفع الإلكتروني بمليون و300 ألف سيمكهم الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني، كما أن مؤسسة بريد الجزائر وضعت كافة الآليات لتوفير هذه الخدمة لزيائنها المقدر عددهم ب 16 مليون¹⁴.

أطلقت مؤسسة بريد الجزائر يوم الأربعاء 7 ديسمبر 2016 بالجزائر العاصمة بطاقة الدفع الإلكتروني

"الذهبية" التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الأنترنت، وقد أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أن مؤسسة بريد الجزائر توجد في مرحلة إصدار الحصة الأولى والمقدرة ب 5 ملايين بطاقة دفع بداية من شهر ديسمبر، مع تحقيق الهدف المسطر على المدى المتوسط والمتمثل في تزويد 20 مليون من أصحاب الحسابات البريدية الجارية بهذه البطاقات، إن إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني هذه تندرج في إطار إستراتيجية القطاع الهادفة إلى عصنة خدمات البريد والعمل على إدخال أساليب التجارة الإلكترونية، كما أن البطاقة الذهبية التي تعمل بنظام EMV تتيح لحاملها إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الأنترنت، وتسديد فواتير المياه والكهرباء، وستشمل كذلك على خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق شركة نפטال، بالإضافة إلى استخراج الأموال عبر الموزع الآلي GAB والشبابيك داخل المكاتب البريدية، وتعمل البطاقة الذهبية بمعياري يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقة هويتهم في العالم الافتراضي حيث يتم إدخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة.

كما اقترح البنك الوطني الجزائري البطاقة البنكية الإلكترونية CIB التي تمنح مجانا عند فتح حساب

بالبنك وبمدة صلاحية تقدر ب 03 سنوات، ومن مزايا البطاقة البنكية الإلكترونية الاستفادة من الرمز السري الذي يؤمن العمليات، وسهولة الاستعمال وريح الوقت، بالإضافة إلى إمكانية سحب الأموال في أي وقت، و البطاقة البنكية الإلكترونية تسمح كذلك بما يلي¹⁵:

- على مستوى الموزع الآلي للبنك الوطني الجزائري السحب، التحويلات والاطلاع على الرصيد، الدفع النقدي، السحب على مستوى الشبابيك الآلية للبنوك الأخرى، الدفع عن طريق جهاز الدفع الإلكتروني، الاطلاع على رقم التعريف البنك RIB، الدفع عن طريق الأنترنت.

إن هذا النظام الجديد للدفع، افتتح أيضا للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة، بغية تمكينهم من القيام بالتصريح الضريبي والدفع شهريا عن طريق شبكة الأنترنت، وقد دعا الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي أنذاك، المواطنين والمتعاملين التجاريين إلى العمل بنظام الدفع الإلكتروني لتسهيل معاملاتهم وتسريع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر، أما فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال، أبرز الوزير أن هذه

الخدمة ستدخل حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2018 ، حيث تم تنصيب فوج عمل مكلف بدراسة هذا النظام، وهناك عدد من المؤسسات والبنوك على استعداد لتقديم خدمة الدفع الالكتروني وتسريع وتيرة عصرنة النظام البنكي وتفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري وذلك من خلال ما يلي:

كفل بنك الجزائر بتأمين خدمة الدفع الالكتروني، تكفله كذلك بوضع قنوات للتبادل بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقات الدفع الالكتروني، تسهيل الحصول على بطاقات الدفع الالكتروني من خلال الموقع الالكتروني، تحديد آليات الاستعمال السليم والمؤمن لبطاقات الدفع، العمل على تفعيل مشروع قانون التجارة الالكترونية، اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وتوفير معايير الأمن والسلامة لمنع أية تجاوزات أو اختراق للعملية، التركيز على إطلاق الخدمة بشكل تدريجي وعلى مراحل حتى يستوعبها المواطن¹⁶.

الخاتمة:

تأخذ وسائل الدفع الالكترونية عدة أنواع وأشكال، منها ما هو ملموس كالبطاقات البنكية والذكية وبطاقة الائتمان، وغير الملموس كالنقود الالكترونية، حيث تعتمد على التكنولوجيا بشكل أساسي، فهي الدعامة الرئيسية المساعدة على تطورها وظهورها في جميع البنوك سواء العالمية أو المحلية، لكن جانبا غير الملموس واعتمادها الشبه كلي على الأنترنت، جعل منها هدفا سهلا للنصب والاحتيال والتزوير، لكن رغم النقائص الموجودة فيها، إلا أنها تحاول إزاحة وسائل الدفع التقليدية وامتلاك السوق واحتلاله بمفردها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحديث النظام المالي والمصرفي الجزائري إلا أنه لم يرق لمستوى التحديات المطلوبة، حيث لا يزال هناك الكثير من النقائص التي تعاني منها المنظومة المالية والمصرفية في مجال تقديم الخدمة وتحسينها، فقد انحصرت نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية التي لا زالت في البداية رغم كل البرامج المعدة التي لم تطبق بعد، فالتطور النقدي في الجزائر يسير بصورة تدريجية وبطيئة نظرا للعوائق التي تقف في وجه هذا التطور سواء كانت عقبات تقنية، بشرية، مالية أو قانونية.

انطلاقا مما سبق من دراستنا يمكن إبداء بعض المقترحات كما يلي:

- ضرورة مسايرة التطورات الحاصلة في قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطبيقها في الجزائر، والاستفادة من التكنولوجيات المصرفية الحديثة ومواكبة التطورات الحاصلة خاصة ما تعلق بعصرنة الخدمات.
- لابد من زيادة الإنفاق في مجال التكنولوجيات الحديثة، والتوسع أكثر فأكثر في شبكة الأنترنت وزيادة سرعة تدفقها.
- ضرورة تفعيل مشروع الصيرفة الالكترونية للجهاز المصرفي الجزائري وبناء اقتصاد رقمي، وذلك من أجل تعزيز الشفافية في التعامل.
- ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في الأوضاع المصرفية من خلال مجموعة من الإجراءات والتوصيات.
- لابد من توضيح البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الالكتروني، وذلك بوضع القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة عند استعمال وسائل الدفع المختلفة.

- القيام بحملات إعلامية حول البطاقات البنكية ونشر الثقافة النقدية لدى أفراد المجتمع حول تكنولوجيا وسائل الدفع.
- لا تزال الصيرفة الإلكترونية في الجزائر في مراحلها الأولى وتحتاج إلى تضافر الجهود ومن كل الأطراف المصرفية على كل المستويات من قبل البنك الوطني والبنوك التجارية الأخرى وكذا المؤسسات المالية بغية تطوير آليات العمل المصرفي الإلكتروني ومواكبة التجارة الإلكترونية الحديثة.

قائمة الهوامش:

- ¹ - سماح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر- واقع وتحديات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي، شعبة علوم تجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، 2016/2015 ، ص 21.
- ² - سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 53.
- ³ - المرجع نفسه، ص 53.
- ⁴ - سماح شعبور، مصباح مرابطي، المرجع السابق، ص 22.
- ⁵ - علي محمد أبو العز، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، ص 233، 234.
- ⁶ - سماح مهبوب، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير، فرع بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2005، ص 42، 43.
- ⁷ - سماح شعبور، صباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- ⁸ - SATIM: Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique.
- ⁹ - زبير عياش، بوكحيل نسيم، تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، جوان 2017، ص 587.
- ¹⁰ - المرجع نفسه، 596.
- ¹¹ - إبراهيم فوزي بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 71.
- ¹² - سماح شعبور، المرجع السابق، ص 93.
- ¹³ - الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري BNA: www.bna.dz تاريخ الزيارة 2019/08/28.
- ¹⁴ - لحر عباس، عمراني محمد، تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر وآليات تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني، ملتقى وطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة ، جامعة البويرة 15/13 مارس 2017.
- ¹⁵ - الموقع الإلكتروني BNA المرجع السابق.
- ¹⁶ - الموقع الإلكتروني BNA ، المرجع السابق.